أنموذج الاعلان:

دعوة للتعبير عن الإهتمام من المستثمرين المحليين والأجانب للمشاركة في تمويل وتنفيذ وتشغيل وصيانة ونقل الملكية في مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)

رقم (1) لسنة 1445هـ / 2024م

حيث أن قانون الكهرباء رقم (1) لسنة 2009م قد منح الوزارة حق منح القطاع الخاص المشاركة في توليد الطاقة الكهربائية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT).

وإنطلاقا من إهتمام القيادة السياسية بقطاع الكهرباء ومشاريعها وإعطائها الأولوية والرعاية في ظل الحاجة الملحّة لتوفير الكهرباء في ظل الحصار المفروض على اليمن. وأهمية مشاريع الطاقة في مجال التنمية. ومن أجل تحسين مناخ الإستثمار من خلال إنتاج وتوليد الطاقة عن طريق المشاركة بين الوزارة والقطاع الخاص في هذا القطاع الحيوي.

وفي إطار الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وتنفيذاً لما تضمنته الخطط الإستراتيجية لوزارة الكهرباء والطاقة من مشاريع البنى التحتية في مجال أنشطة الكهرباء المختلفة ومنها تعزيز توليد الطاقة من خلال قيام المستثمر بالتمويل (100%) بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) بهدف توفير الطاقة الكهربائية وبأقل كلفة ممكنة.

وتهدف وزارة الكهرباء والطاقة تنفيذاً لأحكام المواد (4،5) من قانون الكهرباء رقم (1) لسنة 2009م من خلال هذا الإعلان إلى الآتي:

1. توفير إحتياجات الوزارة من الطاقة الكهربائية لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي على الطاقة الكهربائية.
2. تشجيع القطاع الخاص بالمشاركة في مشاريع البنى التحتية للكهرباء لما في ذلك من تأثير إيجابي على الإقتصاد الوطني من خلال إستقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ونقل التكنولوجيا والمعرفة بما يعزز كفاءة العاملين ويرفع مستوى وجودة الخدمة المقدمة.
3. الإستفادة من خبرة القطاع الخاص فيما يتعلق بكفاءة إنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطات توليد الطاقة الكهربائية.

4.السعي لتحقيق المنافسة وتعزيز شفافية الإجراءات بهدف تخفيض كلفة المنتج النهائي للمستهلك.

وبناءً على قرار مجلس تنظيم أنشطة الكهرباء رقم (11) لسنة 1445هـ (الموضوع الخامس) بالمصادقة على وثيقة طلب التعبير عن الإهتمام لمشاركة المستثمرين المحليين والأجانب في تمويل وتنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بنظام الـ (BOT).

يسر وزارة الكهرباء والطاقة أن تعلن عن دعوتها لجميع الراغبين والمهتمين بالمشاركة الجادة المتمثلة بطلب التعبير عن الإهتمام لمن تتوفر لديهم البيانات والوثائق وفق المتطلبات المحددة في وثيقة التعبير عن الإهتمام لتنفيذ المشاريع التالية:

م	إسم المشروع الاستثماري	القدرة التوليدية الموقعية الصافية (ميجاوات)	نوع المحطة	نوع الوقود	موقع المشروع	المدة المحددة للتشغيل الإستثماري
.1	إنشاء محطة توليد كهربائية	60	محركات إحتراق داخلي(ICE)	مازوت – غاز	الحديدة – شارع الخمسين	15
.2	إنشاء محطة توليد كهربائية	90			الحديدة – رأس كتنيب	15

فعلى الراغبين بالتعبير عن إهتمامهم من المستثمرين المحليين أو الأجانب (شركات/إتحاد شركات) للمشاركة (في أحد المشروعين أعلاه أو كليهما) القيام بالآتي:

1)التقدم رسمياً بموجب مذكرة (بحسب الأنموذج رقم (1) المرفق بوثيقة التعبير عن الإهتمام) موقعة ومختومة من قبل الممثل القانوني للراغب المشاركة في التعبير عن الإهتمام (إسم الشركة/إتحاد الشركات) – على العنوان: (سكرتارية اللجنة الفنية لإدارة طلبات التعبير عن الإهتمام لمشاركة المستثمرين المحليين والأجانب في تمويل وتنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) والتي مقرها سكرتارية مكتب وزير الكهرباء والطاقة بالدور الثالث – وزارة الكهرباء والطاقة – أمام وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات – شارع المطار – صنعاء – الجمهورية اليمنية)، أو عن طريق الموقع الإلكتروني لوزارة الكهرباء والطاقة: www.moee.gov.ye للحصول على نسخة من وثيقة التعبير عن الإهتمام (مجاناً). آخر

موعد للتقدم بطلب الحصـــول على الوثيقة في يوم الاربعاء بتاريخ 28/ذو القعدة/1445هـ الموافق 2024/06/05م خلال الدوام الرسمي.

2)آخر موعد لتسليم وثيقة التعبير عن الإهتمام (البيانات والوثائق المطلوبة) في يوم السبت بتاريخ 02/ذو الحجة/1445هـ الموافق 2024/06/08م الساعة الواحدة ظهراً إلى سكرتارية اللجنة الفنية لإدارة طلبات التعبير عن الإهتمام لمشاركة المستثمرين المحليين والأجانب في تمويل وتنفيذ مشاريع توليد الطاقة الكهربائية بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) لمشاركة المستثمرين المحليين والأجانب، ومقرها في سكرتارية مكتب وزير الكهرباء والطاقة بالدور الثالث، أو إلى البريد الإلكتروني للجنة الفنية: eibot@moee.gov.ye

الغرض الرئيســـي من الإعلان لطلب التعبير عن الإهتمام هو الحصـــول على بيانات المهتمين بالمشـــاركة في تنفيذ المشـــاريع الإســـتثمارية المرتبطة بتوليد الطاقة الكهربائية، والذين ســـيتم تحديد قدراتهم الفنية والتمويلية على تنفيذ المشاريع الإستثمارية بنظام الـ (BOT). وستخضع الوثائق المقدمة من قبل المشاركين للتقييم القانوني والفني والمالي وفقاً لمدى إستيفائهم المتطلبات المحددة في الوثيقة.